اول تقدم لافادة الحصر وللاهتمام لعظمته وان يجعل منقولا
ثانٍ وان كان بمعنى استفهم لقدري للاول بنفسه والثاني بمن نحو
يسيلونك عن الانفال او ما بمعناها نحو فاسئل به خبيرا اي عنه قاله
المعاني على الاستعلاني والعميم العام قوله سليم اي سالم من الحقد والحسد
وغيرهما قوله وهو حسبي اي محسبي وكافي ونعم الوكيل عطف اما على
جملة هو حسبي او على حسبي والمخصوص محذوف على كل مقدر بعد الفاعل
وجوبا عند الجمهور فيهما والضمير المتقدم اي هو في وهو حسبي
دليل على الثاني باعتبار تسلطه على المعطوف لا لنفسه ان قلت
يلزم على كل عطف الانشا على الخبر اما على الاول فظ واما على الثاني فلان
حسبي بمعنى محسبي فهو جملة خبرية في المعنى قلت تسمح كون
المعطوف انشا بجملة خبرا بتقدير مبتدا على الاول مع تقدير مقول
وبتقدير مقول فقط على الثاني وهو في معنى الخبر كحسبي اي يقال
فيه هو من السعد والصيانة قوله لبسم الله اخذا مما ان حق البسملة
ولم يقصد مراعاة حق التنوين المشروع فيها تباعدا عن التطويل
قوله اقتدا بالكتاب اي تشبيه التوقيفي لانها اول ما نزله فانه
خلاف ما في صحيح البخاري وغيره في بدء الوحي وان قيل به اهم امير على
الجوهري قوله كل امر الاضافة بمعنى اللام وان لم يصح لفظها كما نقله
حواشي الاشموني عن الجامي او منه وقوله الاضافة الخ اي لعدم
صلاحية غيرها وهي تتبعض ح وكل مضاف فله مفرد مذكر فهي
لاستغراق افراده وهي احاد قوله ولا تعدد الخ جواب بالمنع عما يقال
ان الحديثين متعارضان لان امتثال احدهما يفوت امتثال الاخر
اذ البداءة اما تكون بواحد فالعمل بكل منهما متعذر قوله كما في القران مرتبط
بالتعليل الثاني اي والمحمول عليه ثانيا الخ وقوله المبين اسم
فاعل من بين قوله على ان الخ احسن مما يقال في عبارة ان الما
في بالابتداء بمعنى في وفي العبارة قلب اي على ان اشتراط الابتداء
بها مما في تحصيل البركة وقوله محمول على الكمال اي على اشتراطه
في تحصيل كما انها وهذا جواب بالتسليم عن السوال السابق

وايضا حمد

وايضا حمد ان لو سلم التعذر فالذي يثبت انما هو كمال البركة لجعل
اشتراط البداءة بها في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل كمالها لا اصلها
فانه يحصل باحدهما بل بمطلق ذكر لكن يلزم من هذا الجواب انه لم
يتحقق كمال البركة لاحد لتعذر شرطه وهو في غاية البعد ان لم
يكن ممنوعا قوله كما يدل له اي لحصولها بكل ذكر وقوله الدلالة صفة
للرواية افاد به تعليل دلالتها على الحصول المذكور وقوله جهة عمومها
اي الامر الموصوف بعمومه للخاص في الروايتين وهو الذكر قوله وخطر
مرادف بحسب المراد والافهام في الاصل المخوف قوله موضوع
قضية الحديث هو الامر ذو البال وكل سور واضافة قضية للحديث
بيانية والمراد بهما الجنس قوله كما يحصل مضارع حصل مضعف
العين قوله امس بالمقام اي اليق بمقام التاليف قوله هنا اي
في مقام المدح وقوله ادخل في التعظيم لدلالته على شدة الاهتمام
بالممدوح قوله وبعد التغيير ارفع بحذف اللام والاتيان بلفظ الهمزة
لزيادتها وتطيره يقال في اعل قوله علم على الذات يحمل بالوضع وهو
قول الجمهور وبالغلبة التقديرية وهو في الاصل وصف معناه المعبود
بحق لحصول معنى الاشتقاق بينه وبين مادة اله بالبناء
للمجهول بمعنى عبد بحق وهو قول البيضاوي قوله عالمدها هو الوا
الوجود قوله وقيل مع الصفة وهو خلاف الصحيح قوله بازا اي
بمقابلة والمراد في مقام الوضع كون اللفظ مقصودا به المعنى قوله
واجيب بتحمله الخ ان اراد المعترض بالتحمل في كلامه المطلق
كان منعا للقوله ولا تحمل وان اراد الذاتي كان منعا لقوله فرع تحمله
وقوله والمنفي اي في الواقع على الاول او في كلام السايل على الثاني
وقوله وهو غير الخ اي فلا يترتب على انتفاء انتفاء الوضع
فافهم قوله وهو غير لازم الخ اي بل التحمل بالصفات كاف فيه
بدليل وضع الاب على الولد قبل رويته قوله على ان الواضع الخ
اي لو قلنا بعدم كفاية التحمل بالصفة لتحمل الواضع الخ والمتبع
من الوضع وهو فهم البشر المبني بكفي فيه التحمل بالوصف لمنعه

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)